



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الستين بعد المائة للجنة المالية

روما، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

تقرير مرحلي عن استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع القطاع الخاص

يمكن توجيه أية استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Marcela Villarreal

مديرة شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات

الهاتف: +3906570-52346



mo714

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة
للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على

موقع المنظمة www.fao.org

1- تتيح استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، التي وافق عليها مجلس المنظمة في دورته السادسة والأربعين بعد المائة في عام 2013¹، إطاراً لتعاون المنظمة مع القطاع الخاص. وتُكَمَّل هذه الاستراتيجية بمجموعة من الأدوات التي تهدف إلى توجيه موظفي المنظمة بشأن كيفية إقامة شراكات فعالة لدعم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

2- وتتعترف المنظمة بأن القطاع الخاص هو من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في المناطق الريفية، كما تقرّ بما يوفّره التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العام والخاص من إمكانيات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

3- وقد وُضعت آليات مؤسسية لضمان حياد المنظمة ونهج لا مركزي لتنفيذ الاستراتيجية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الخصائص الأساسية للمنظمة، مثل: (1) القدرة على توفير منتدى محايد للمناقشة دون تغيير قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات؛ (2) وعمل المنظمة المستند إلى الأدلة في مجال المعرفة.

4- وتعتبر شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز التعاون الفعال والكفء مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاونيات ومنظمات المنتجين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث.

5- وقد اكتسبت الشراكات الاستراتيجية أهمية حاسمة خلال عام 2015، ويتوقع أن تبرهن على المزيد من النتائج والآثار مع استمرارها في دعم تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017. ومنذ صدور التقرير الأخير²، أضفت المنظمة طابعاً رسمياً على 12 اتفاقاً مع كيانات القطاع الخاص لدعم الأهداف الاستراتيجية³، مما أدى إلى رفع إجمالي عدد أشكال التعاون النشط مع القطاع الخاص إلى 27.

6- وعقب الطلب المرفوع خلال الاجتماع المشترك بين الدورة السادسة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة السادسة والخمسين بعد المائة للجنة المالية⁴، يقدم تقرير مرحلي محدد بشأن تنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص. ويعرض القسم الأول من هذه الوثيقة - تمكين الشراكات الاستراتيجية وتنفيذها - معلومات عن التقدم المحرز في ما يتعلق بالقضايا المشتركة بين الاستراتيجيتين، بما في ذلك المساءلة والرصد؛ وبناء

¹ الفقرة 14 من الوثيقة CL 146/REP

² الوثيقة JM 2014.2/2

³ يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك صلتها بالأهداف الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذها على العنوان

التالي: <http://www.fao.org/partnerships/ar/>

⁴ الوثيقة CL 150/6

القدرات ودعم العمليات المتعددة أصحاب المصلحة⁵؛ بينما يتيح القسم الثاني - شركات المنظمة مع القطاع الخاص - معلومات محددة عن تنفيذ الاستراتيجية.

أولاً - تمكين الشركات الاستراتيجية وتنفيذها

7- تكمن الشركات مع الجهات الفاعلة من غير الدول في صلب مهمة المنظمة المتمثلة في القضاء على الجوع وسوء التغذية. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجيات، باتت الشركات تكتسي على نحو متزايد أهمية محورية بالنسبة إلى أثر المنظمة في مجالات عملها.

8- ولكي تستجيب المنظمة للاحتياجات والتحديات المتطورة على الصعيدين العالمي والمحلي، فإن فعالية مشاركتها مع الجهات الفاعلة من غير الدول تغطي عددا من الجوانب بما في ذلك: وضع الترتيبات المؤسسية التي تضمن المواءمة مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة؛ وتعزيز قدرات موظفي المنظمة؛ وخلق فهم أوسع نطاقا على مستوى المنظمة للقيمة المضافة للشركات الاستراتيجية وضمان الحوكمة الرشيدة والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول إلى تعزيز العمليات والفعاليات الكبرى ذات الصلة التي تقودها المنظمة، وهو ما يُيسر إيجاد آثار دائمة أعظم وأطول أجلا.

9- ولا زال ضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل متناسق على المستوى اللامركزي يشكل أولوية بالنسبة إلى المنظمة. وقد تم تعزيز دور المسؤولين الإقليميين عن الشركات، مما أفضى إلى زيادة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ المبادرات الإقليمية.

10- فضلا عن ذلك، يجري توسيع نطاق الشركات مع اعتماد مكاتب الاتصال والشركات الجديدة للمنظمة، بما في ذلك المكاتب التي افتتحت مؤخرا في أذربيجان والكاميرون وغينيا الاستوائية وكازاخستان. وتركز هذه المكاتب الجديدة على التعاون بين البلدان والمنظمة من خلال وضع مشاريع تعاون وطنية وبين بلدان الجنوب، إضافة إلى تعزيز الشركات مع الجهات الفاعلة المعنية من غير الدول لتيسير التبادلات في المسائل ذات الصلة بولاية المنظمة.

⁵ يرد القسم الأول - تمكين الشركات الاستراتيجية وتنفيذها - أيضا في التقرير المرحلي عن تنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني (الوثيقة JM 2015.2/3).

ألف- تنفيذ الشراكات ورصدها وتقييمها

11- تشكل الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول وسيلة لضمان مشاركة أقوى وأوسع نطاقا في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية على كل المستويات، والمساهمة مباشرة في تحقيق النتائج في البلدان ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وقد استحدثت المنظمة نظاما لضمان الجودة والتتبع لكفالة مساهمة الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول مساهمة مجدية في بلوغ الأهداف الاستراتيجية، وتصميمها بشكل منهجي تصميميا من نوعية عالية، ودعمها في جميع مراحلها. وتقدم شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات توجيهات وتعمل في تعاون وثيق مع الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية وضمن فرق الإدارة المعنية بالأهداف الاستراتيجية لضمان إقامة شراكات فعالة على امتداد المراحل الأربع التالية:

12- المرحلة 1 - بدء الشراكة: يمكن بدء أشكال التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول من قبل الشركاء المحتملين وموظفي المنظمة في المقر الرئيسي و/ أو المكاتب الميدانية. ويتم، على المستوى الوطني وبالتفاه مع الحكومة، تحديد الشركاء الاستراتيجيين المحتملين دعما للأولويات المحددة في إطار البرمجة القطرية. وفي جميع الحالات، تخضع الشراكات المحتملة لتحليل تقييم المخاطر الذي تجري فيه المنظمة فحصا صارما على ضوء مجموعة من معايير الأهلية والإقصاء تماشيا مع مبادئ الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة والمعايير ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بما يراعي القضايا البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة.

13- وعلى ضوء توجيهات شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، يضطلع الموظفون الفنيون الرئيسيون وفرق الإدارة المعنية بالأهداف الاستراتيجية بدور رئيسي في رصد التنفيذ وتقديم المعلومات ذات الصلة لتقييم القيمة المضافة التي توفرها الشراكة للمنظمة.

14- المرحلة 2 - تصميم الشراكة وتنفيذها: تتخذ، خلال هذه المرحلة، جميع الخطوات اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة. ومع مضي المنظمة قدما في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، تكفل شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات تصميم الشراكات من أجل المساهمة مباشرة في تحقيق إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، يتم بشكل مشترك وضع خطة عمل رفيعة المستوى خاصة بالشراكة منذ بدايتها مع مشاركة رؤساء البرامج الاستراتيجية والمكاتب الإقليمية وممثلي المنظمة والشريك بصورة مباشرة. وتعتبر خطة العمل شرطا لإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة لضمان رصد الأنشطة المخطط لها على نحو مشترك رصدًا فعالًا.

المساهمة في إطار البرمجة القطرية

15- يوضع نظام متجدد لتبسيط صياغة أطر البرمجة القطرية وتنفيذها والإبلاغ عنها منذ مايو/أيار 2015. وتمثل الشراكات إحدى القضايا الرئيسية التي تعالج في هذا النهج الجديد من خلال التشديد على ضرورة تيسير إقامة أشكال

فعالة من التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد القطري. وبالتنسيق مع ممثلي البلدان، تساعد المنظمة البلدان في تحديد الشركاء المحليين الرئيسيين الذين يمكن لمساهماتهم أن تساعد في صياغة إطار البرمجة القطرية وتنفيذه.

16- المرحلة 3- رصد الشراكة وتقييمها: ستدرج النتائج المحققة من خلال الشراكات في عملية إعداد تقارير التقييم لنهاية فترة السنتين على مستوى المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً وضع لوحة متابعة لغرض الرصد التشغيلي لتتبع التقدم الذي تحرزه الشراكات بهدف زيادة المساءلة.

17- ويتم تقييم أداء الشراكات باعتماد المعايير التالية:

(أ) المساهمة في مجالات مشاركة استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص: ينبغي أن يكون التعاون الرسمي مع القطاع الخاص على الأقل في مجال واحد من مجالات المشاركة الستة المدرجة في الاستراتيجية: (1) البرامج الإنمائية والفنية؛ (2) إدارة المعرفة ونشرها؛ (3) الحوار في مجال السياسات؛ (4) تعبئة الموارد؛ (5) المعايير ووضع المعايير؛ (6) الدعوة والاتصالات.

(ب) المساهمة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة: سيتم تقييم شراكة ما بالاستناد إلى استعراض مساهمتها في النواتج على مستوى المنظمة من قبل رؤساء البرامج الاستراتيجية والفرق (بما في ذلك الممثلون الإقليميون للمنظمة، والأقاليم).

(ج) قابلية التكرار والتوسع: قد تبدأ شراكات جديدة بمشاريع رائدة في مناطق صغيرة وفي مدة زمنية محدودة. وهذا يسمح بإجراء تقييم سليم لفعالية الشراكة قبل النظر في إمكانية توسيع نطاقها. وستكون الدروس المستخلصة عنصراً هاماً في تقييم قابلية تكرار الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم النظر بعناية في الفرص والمخاطر والفوائد المحتملة المرتبطة بقابلية تكرار وتوسع مجالات عمل محددة في الشراكة.

(د) زيادة البروز: عند إقامة شراكات مع جهات فاعلة من غير الدول، تزيد المنظمة من إمكاناتها على الارتقاء بمستوى وعي الجمهور بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزز القدرات على إقامة الشبكات والتواصل. ويمكن للشركاء الاستفادة من خلال الوصول إلى مجموعات وأصحاب مصلحة أوسع، والعمل بشكل مشترك على إعداد معلومات قائمة على الأدلة تضطلع بدور أساسي في صنع القرار، وإخبار الجمهور العام. وهذا جانب آخر يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير القيمة المضافة للشراكة.

18- المرحلة 4 - استدامة الشراكات: خلال هذه المرحلة، وبعد إنجاز المراحل الثلاث الأولى، سيتم استيعاب الدروس المستخلصة لبناء قدرات مؤسسية أكبر وتوجيه القرارات في المستقبل في ما يتعلق بالسيناريوهات المقبلة المتمثلة إما في تكرار الشراكة أو تعزيزها أو توسيع نطاقها أو إنهائها. وفي عام 2014، أعيد التفاوض بشأن العديد من الشراكات مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتم تعديل محور تركيزها وفقاً للدروس المستخلصة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاقها.

19- وعند توسيع نطاق التعاون، يولى الاهتمام إلى إيجاد سبل كفيلة بتأمين مشاركة أكبر للشركاء والمنظمات غير الشريكة، إضافة إلى تعزيز القدرات المحلية على الاستفادة من التعاون القائم مع الحكومة المحلية ووكالات القطاع العام. كما يتم معالجة ضرورة أن تشمل المشاركة قطاعات أخرى وأصحاب مصلحة رئيسيين (عمليات أصحاب المصلحة المتعددين ذات الصلة، والعمليات الإقليمية/العالمية).

باء- تمكين تنمية قدرات أوسع نطاقا

20- ينطوي ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجيات على جميع المستويات على تطوير ونشر الأدوات المناسبة والمعرفة والموارد لتعزيز قدرات الموظفين على إقامة الشراكات التي تعالج الاحتياجات التي تحددها المنظمة والحكومات على المستوى اللامركزي. وفي هذا الصدد، انصب تركيز الجهود المبذولة، في عام 2015، على بلورة أنشطة تنمية القدرات في المجالات التالية.

21- لقد أصبحت التوجيهات والأدوات العملية بشأن الشراكات مدرجة الآن في المنصة المتعلقة "ببرامج ممثليات المنظمة والمجتمعات المحلية" من أجل تزويد ممثلي المنظمة بالوسائل الضرورية لتيسير الشراكات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتشمل المواد: أشرطة فيديو قصيرة وأدوات مساعدة على العمل ومواد مرجعية. وبحلول نهاية عام 2015، سيضاف إلى هذه المنصة منتج جديد للتعلم الإلكتروني بخصوص "الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول" في متناول جميع الموظفين. وتقدم المواد المرجعية وأدوات التعلم الإلكتروني التكميلية توجيهات بشأن النهج الذي تعتمد عليه المنظمة في مجال الشراكة مع أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة من غير الدول؛ ومجالات المشاركة الرئيسية؛ وعمليات تقييم المخاطر والفحص المسبق والموافقة على الشراكة.

22- وحصل ثلاثة وثلاثون موظفا رفيعي المستوى من المنظمة على تدريب لمدة خمسة أيام بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص، وذلك بهدف تحديد الفرص المتاحة للمنظمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال الانخراط في هذا المجال، إضافة إلى التعرف على الفرص والمخاطر الملازمة لهذا النوع من الشراكات فضلا عن الصلات مع التنمية المستدامة. وسيشمل هذا التدريب أيضا الممثلين من المكاتب الميدانية.

23- وأصبحت استراتيجيتنا المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني⁶ متاحين الآن بجميع لغات المنظمة، وهو ما يسهم في زيادة بروز عمل المنظمة مع الجهات الفاعلة من غير الدول في جميع الأقاليم، ومستوى الوعي والدعوة بشأنه.

⁶ <http://www.fao.org/3/a-i3444e.pdf> و <http://www.fao.org/3/a-i3443a.pdf>

جيم- العمليات المتعددة أصحاب المصلحة

24- خلال السنوات الأخيرة، برزت العمليات المتعددة أصحاب المصلحة باعتبارها طريقة عمل تنطوي على أهمية متزايدة. ويجري حاليا صياغة "الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالمشاركة في العمليات المتعددة أصحاب المصلحة". ويتمثل الغرض من ورائها في توجيه الأعضاء وموظفي المنظمة وإحاطتهم علما بالنهج الذي تتبعه المنظمة لإجراء العمليات المتعددة أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في المراحل الأولية أو المتقدمة. وستقدم وصفا للإجراءات التشغيلية وطرائق العمل، وستعرض الخطوط التوجيهية، وستوضح الأدوار عندما تتولى المنظمة قيادة العمليات المتعددة أصحاب المصلحة واستضافتها والمشاركة فيها وتسييرها. وثمة عملية تشاورية مستفيضة جارية، ستلتزم بالإسهامات والمشورة من الأعضاء وأمانات الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة التي توجد داخل المنظمة، وفرق الإدارة المعنية بالأهداف الاستراتيجية، والمكاتب الميدانية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

25- أنشطة البرلمانين لمكافحة الجوع: في إطار مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، دخلت المنظمة في شراكة مع الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفصولها الوطنية. ويكمن الهدف من وراء ذلك في تعزيز الالتزامات البرلمانية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف - بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والتعاونيات ومنظمات المنتجين، من أجل وضع الأطر القانونية والسياسات العامة التي تساهم في الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة. ويجري حاليا وضع برنامج للتعاون في ما بين بلدان الجنوب من أجل الاستفادة من تجربة أمريكا اللاتينية الناجحة لدعم إنشاء جبهات برلمانية للأمن الغذائي والتغذية في آسيا وأفريقيا.

شراكات المنظمة مع القطاع الخاص

ألف- نهج المنظمة للعمل في شراكة مع القطاع الخاص

26- تعتبر المنظمة القطاع الخاص حليفا رئيسيا في مكافحة الجوع. وتثبت المشاركة الفعالة مع القطاع الخاص أنها مفيدة للمساعدة في مكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال تعزيز عمل المنظمة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، كما أنها تسهم في إيجاد نظم غذائية أكثر شمولا وفعالية.

27- وبالنسبة إلى المنظمة، يشمل القطاع الخاص المؤسسات أو الشركات أو الأعمال التجارية، التي تغطي جميع قطاعات نظم الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك من الإنتاج إلى الاستهلاك والخدمات المرتبطة بها (التمويل والاستثمار والتأمين والتسويق والتجارة). ويشمل ذلك أيضا المؤسسات المالية الخاصة، والجمعيات الصناعية والتجارية، والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص.

28- ويركز التعاون مع القطاع الخاص بشكل أساسي على المواضيع ومجالات العمل التالية: استحداث نماذج سلسلة قيمة أكثر شمولاً واستدامة؛ والتمويل الشامل والوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والاستخدام المشترك للابتكار والتكنولوجيا لتحسين رصد السياسات وتقلب الأسعار؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ والاستخدام المشترك للموارد في حالات الطوارئ؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات ولاية المنظمة.

29- ومنذ صدور التقرير الأخير، أضفت المنظمة الطابع الرسمي على 12 اتفاقاً مع كيانات من القطاع الخاص دعماً للأهداف الاستراتيجية، مما أدى إلى رفع إجمالي عدد أشكال التعاون النشط مع القطاع الخاص إلى 27. ومن أصل الاتفاقات الإثني عشر المبرمة، يسهم واحد منها في الهدف الاستراتيجي 1، وثلاثة منها في الهدف الاستراتيجي 2، وواحد منها في الهدف الاستراتيجي 3، وثلاثة منها في الهدف الاستراتيجي 5.

30- وتقدم المنظمة توجيهات إلى شركات القطاع الخاص التي ترغب في المشاركة في الترويج و/ أو تنفيذ المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. ويولى اهتمام خاص لتنظيم الاستثمارات بشكل ملائم والنهوض بالمبادئ الرئيسية لضمان ما يلي: (أ) احترام حقوق صغار المنتجين والعمال والمجتمعات؛ (ب) وعدم استغلال الأسواق المحلية ومنظمات المنتجين؛ (ج) والامتثال للضمانات البيئية.

31- حوار الشركاء مع القطاع الخاص: انعقدت النسخة الرابعة للاجتماع السنوي بين القطاع الخاص والمدير العام في 14 أكتوبر/تشرين الأول، في إطار الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتناولت جلستان متوازيتان مسألة التعاون بين القطاعين العام والخاص لغرض وضع آليات للاستثمار الزراعي في سياق الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، إضافة إلى الابتكارات في مجال التمويل الزراعي لربط المؤسسات المالية بالجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. وركزت المناقشة على الدعم التشغيلي الملموس الذي يمكن للجهات الفاعلة الخاصة الرئيسية أن تقدمه إلى الأهداف الاستراتيجية، وحددت الأدوار التي يمكن أن يؤديها كل شريك في زيادة التمويل والاستثمار في الزراعة، بما يضمن تحقيق فوائد أكبر لأسر أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الريفية الفقيرة.

تمكين الشركاء مع القطاع المالي

32- دعماً للأهداف الاستراتيجية، يجري تطوير عمل المنظمة بشكل أكبر في ما يتعلق بالنهوض بالسياسات والأدوات المالية وآليات الاستثمار التي تعزز النظم الغذائية الزراعية الأكثر شمولاً وفعالية. وهذا يقتضي تقديم الدعم الفعال إلى الشركاء الموجهة نحو تعزيز الاستثمار الخاص وتحسينه في مجال الأمن الغذائي والتغذية، إضافة إلى تفاعل أكثر انتظاماً مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومع القطاع المالي.

33- وفي هذا السياق، حددت المنظمة إجراءات ونُهُجاً عملية لتحسين وتوسيع نطاق توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، ويتم في الوقت الحالي إقامة عدد من الشراكات لضمان استجابة السياسات والاستثمارات بين القطاعين العام والخاص بشكل أفضل للفرص والقيود التي يواجهها أصحاب المصلحة.

34- وتعالج هذه الشراكات القيود المالية التي تحد من التنمية الريفية وتبذل جهوداً مشتركة لزيادة وصول أسر أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والمنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل الزراعي على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، توجد المؤسسات المالية في موقع فريد لدعم تنفيذ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

باء- المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة

35- تدعم المنظمة وشركاؤها، من خلال تضافر جهودهما، تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

36- تكمن الشراكات، باعتبارها إحدى الركائز لضمان تحقيق الإجراءات المتخذة للآثار ذات الصلة، في صلب الهدف الاستراتيجي 1. وعند المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1، تتيح الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص آليات تعالج المجالات التالية: (أ) التوعية والدعوة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف في ما بين شركاء القطاع الخاص من خلال المساهمة في بلورة آليات تنسيق استراتيجية أكثر شمولاً عبر القطاعات وأصحاب المصلحة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) وتيسير مساهمة القطاع الخاص في وضع أطر السياسات وخطط الاستثمار والبرامج والتشريعات ومدونات السلوك الشاملة لمختلف القطاعات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ (ج) وتعزيز ودعم اعتماد مدونات السلوك والخطوط التوجيهية الدولية من قبل القطاع الخاص؛ والمساعدة على سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ؛ (د) والاستفادة من معارف القطاع الخاص في مجالي التكنولوجيا والبحوث، وتوفير معلومات وتحليلات مناسبة لتعزيز المشورة واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة، إضافة إلى آليات الرصد والمساءلة لتقييم أثر سياسات الأمن الغذائي والتغذية في الميدان.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1

37- إنكاء الوعي العالمي بشأن القضاء على الجوع: تتعاون المنظمة مع المنظمات الإعلامية الدولية، مثل الجمعية الوطنية للجغرافيا ومؤسسة تومسون رويترز والاتحاد الدولي للصحفيين الزراعيين ووكالة الأنباء الإسبانية، للعمل بشكل مشترك على الدعوة إلى ضرورة القضاء على الجوع ورفع الوعي العام بذلك وبالدور القيادي الذي تقوم به المنظمة لمؤازرة

الدول الأعضاء. ويتم ذلك من خلال زيادة تبادل المعلومات بين الصحفيين والخبراء لتعزيز إنتاج المعلومات ونشرها بشأن المواضيع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

38- تعزيز امتثال القطاع الخاص للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ونشرها: تم إعداد "دليل فني للمستثمرين" من أجل تعزيز الاستثمارات القائمة على الأراضي الزراعية امتثالاً لهذه الخطوط التوجيهية. وأعدّ الدليل بعد مشاورات شاملة مع أصحاب مصلحة متعددين، وإن نشره ينطوي على استحداث وحدة للتعليم الإلكتروني تستهدف شركات القطاع الخاص.⁷

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

39- تنطوي زيادة توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك تحت إطار الهدف الاستراتيجي 2 على العديد من أصحاب المصلحة الذين لهم مصالح متضاربة في الميدان. ويجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين التفاوض على المسار الواجب اتبعه، وهو ما يجعل الشراكات أمراً ضرورياً باعتبارها آلية لمواجهة الأهداف والغايات، مع الإقرار بوجهات النظر المختلفة.

40- وعند المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 2، توفر الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص آليات تعالج مجالات التعاون التي تعمل من أجل بلوغ الأهداف التالية: (أ) ضمان اعتماد نهج شامل لنماذج الأعمال المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية، من خلال تيسير عملية حوكمة شاملة تضع مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في محور المناقشة مع معالجة الأهداف المتضاربة والمقايضات في الوقت ذاته؛ (ب) وتعزيز سبل كسب العيش المستدامة وصون النظم الإيكولوجية مع مراعاة الاستخدامات والفوائد المتضاربة بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على المدى الطويل؛ (ج) والتأثير في تنفيذ مدونات السلوك؛ (د) والإسهام في اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية؛ (هـ) ودعم نشر أفضل الممارسات وأدوات تنمية القدرات والمعارف المؤسسية ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية المستدامة والرصد.

⁷ تعهدت الشركات التالية بالامتثال للخطوط التوجيهية الطوعية في يونيو/حزيران 2015: شركات كوكا كولا، وبيبيسي كولا، ونستله (Nestlé)، وCargill، وIllovo Sugar.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 2

41- النهوض بإصدار الشهادات الحراجية في ما بين أصحاب الحيازات الصغير في فييت نام: تعمل المنظمة وشركة إيكيا (Ikea) حاليا على إعداد دراسة تشخيصية للنهوض بإصدار الشهادات الحرجية والإدارة المستدامة للغابات في شمال فييت نام. وسيستعان بهذه الدراسة في إعداد خطط إدارة الغابات وستحدد الدعم المؤسسي والفني اللازم لبلوغ أهداف إصدار الشهادات الحرجية في مواقع مستهدفة. ويشكل هذا العمل المرحلة التجريبية للتعاون الذي ينطوي على إمكانية النمو ليصبح جهدا مشتركا كبيرا في فييت نام، وفي نهاية المطاف في الإقليم.

42- تيسير مشاركة القطاع الخاص في العمليات الجارية التي تقودها المنظمة: قدمت شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات التوجيهات والدعم لضمان مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة في الاجتماعات والعمليات التابعة للمنظمة تماشيا مع الاستراتيجية، من خلال آليات فعالة وشفافة وتشاركية. وفي هذا الصدد، تم تيسير مشاركة القطاع الخاص في العمليات الجارية التالية التابعة للمنظمة ضمن الهدف الاستراتيجي 2: (أ) التحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخياً؛ (ب) الندوة الدولية المعنية بالزراعة الإيكولوجية من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛ (ج) الندوة الدولية بشأن التكنولوجيا الحيوية.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

43- يسهم القطاع الخاص في تعزيز سبل كسب العيش في المناطق الريفية وإدارة المخاطر من خلال دعم الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات، بما في ذلك الخدمات المالية.

44- وعند تعزيز التدابير والسياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في إنشاء وتحسين الآليات التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية: (أ) المساهمة في اعتماد نهج شامل بالتعاون مع الجهات الفاعلة الخاصة على امتداد سلسلة القيمة وضمان أن تكون مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في محور المناقشة؛ (ب) ودعم تطوير سلاسل قيمة شاملة ومستدامة، تُمكن المنتجين والمزارعين المحليين من إنتاج سلع ذات قيمة مضافة مع هوامش أعلى؛ (ج) واستدراج التعاونيات ومنظمات المنتجين إلى نماذج أعمال القطاع الخاص للسماح بظهور نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية؛ (د) والمساهمة في إعداد أفضل الممارسات وأدوات تنمية القدرات ونشرها من أجل خلق أوجه التآزر بين تدابير الحماية الاجتماعية وبرامج التنمية الريفية وتعظيمها.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 3

45- التكنولوجيا لأغراض تعميم الخدمات المالية والحماية الاجتماعية في كينيا: تعمل المنظمة في شراكة مع شركة "ماستر كارد" لإنشاء أنظمة دفع شاملة لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الفقيرة. ومن خلال

برنامج للنقد والقسائم، تقدم الائتمانات والأموال للأسر في كينيا لشراء السلع الأساسية والمدخلات الزراعية في الأسواق المحلية، ودعم الاقتصادات المحلية ووضع الأدوات المالية في أيدي الجماعات المهمشة اقتصادياً.

46- الوصول إلى المعلومات الزراعية والخدمات المالية لتعزيز سبل كسب العيش: إن خبرة مؤسسة "غرامين" (Grameen) في تكنولوجيا الهواتف الجوالة تكمل البرامج القطرية التي تنفذها المنظمة من خلال تعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المعلومات الزراعية والخدمات المالية في بلدان مختارة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتساعد هذه الشراكة، التي تدعم سبل كسب العيش في الريف، أشد الناس فقراً على تحسين إدارة محاصيلهم وثروتهم الحيوانية وأموالهم، من خلال توفير فرص مدرة للدخل من أجل كسر حلقة الفقر.

47- الحد من الفقر وتعميم الخدمات المالية بالنسبة إلى منظمات المنتجين والمزارعين الأسريين في غامبيا: يقدم التعاون بين المنظمة وشبكة "AgriCord" منحا للنساء في مجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المنتجين من الشعوب الأصلية في غامبيا، وذلك من خلال "مرفق الغابات والمزارع" التابع للمنظمة. وتهدف هذه المنح إلى تعزيز قدرات المزارعين الأسريين على إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي، من أجل تجاوز انخفاض الإنتاجية وتحسين دخلهم. ونتيجة لذلك، يجري تنظيم أفراد المجتمعات المحلية والمنتجين في الريف الذين يتمتعون بالقدرة على الاستثمار في الإدارة الزراعية المستدامة، مع الوصول إلى الأسواق الإنتاجية في الوقت ذاته.

48- تنمية القدرات والدعوة في مجال تعميم الخدمات المالية لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في الريف: إن الشراكة بين المنظمة ومعهد بولدر للتمويل البالغ الصغر (Boulder Institute of Microfinance) تيسر تنمية القدرات وإدارة المعرفة والدعوة بشأن إنشاء أنظمة تمويل شاملة في الريف لدعم أسر أصحاب الحيازات الصغيرة، وتساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وتهدف الأنشطة المشتركة إلى تصميم برامج تدريبية على التمويل الريفي والزراعي في ما بين القطاعين الخاص والعام، وربط أدوات إدارة المخاطر المالية بتدخلات الحماية الاجتماعية. وينصب تركيز خاص على تعميم الخدمات المالية والحماية الاجتماعية للفقراء في المناطق الريفية، مع التركيز على النساء والشباب.

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

49- تعمل المنظمة في شراكة مع القطاع الخاص الذي يؤدي دوراً أساسياً في إدراج صغار المزارعين والمنتجين في السوق الجديدة المتسمة بالعمولة.

50- ولدى المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 4، توفر الشراكات وأوجه التعاون مع القطاع الخاص آليات تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية: (أ) تحديد وتعزيز نماذج الأعمال الشاملة والكفوءة دعماً لنظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وفعالية؛ (ب) ودعم تحديد تحسين نهج وآليات وخدمات مالية، بما في ذلك النهوض بالمبادئ الفعالة للاستثمارات المسؤولة؛ (ج) ودعم نماذج الأعمال التي تعالج تحديات الفاقد والمهدر من الأغذية؛ (د) ودعم أصحاب

الحيازات الصغيرة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق من خلال إقامة التعاون بين القطاعين العام والخاص؛ (هـ) ودعم نظم غذائية وزراعية أكثر شمولا وفعالية من خلال حشد آليات الوصول إلى الاستثمارات والخدمات المالية لدعم المنتجين الصغار والمحرومين.

51- وتشمل أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 4 ما يلي:

52- وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الائتمان في تنزانيا وكينيا وإثيوبيا: يتم حاليا تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الائتمان في أفريقيا من خلال المزج بين الدراية المالية لمؤسسة "Rabobank" والخبرة الفنية للمنظمة والشبكات المحلية في تنزانيا وإثيوبيا وكينيا. وبلاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن، سيتم توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل خمسة بلدان أفريقية بشأن قضايا تبادل المعرفة والوصول إلى التمويل والبذور والعمالة الريفية.

53- وصول المزارعين الأسريين إلى سلاسل الأغذية الزراعية الشاملة: تساعد الشراكة بين شركة Autogrill والمنظمة المزارعين الأسريين على الوصول إلى الأسواق العالمية، بما يزيد إلى حد كبير من دخلهم. وتقدم المنظمة الدعم الفني بينما تُمكن شركة Autogrill من إدخال منتجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى مطاعم الطرق السريعة والمطارات في البلدان النامية. وتشمل الأنشطة الأخرى رفع الوعي بالمبادرة العالمية بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وتعبئة الموارد من خلال أنشطة التسويق ذات الصلة بالأسباب.

54- تعبئة الموارد والعمل المتناسق للحد من بصمة الطاقة العالمية: ستتبرع شركة Auralight - شركة إضاءة مستدامة - بنسبة 1 في المائة من صافي الإيرادات المتأتية من تنفيذ مشاريع الإضاءة المستدامة على مدى فترة 18 شهرا. وستستخدم المساهمة المالية الناجمة عن هذه الآلية في حساب أمانة القطاع الخاص الذي أنشأته المنظمة مؤخرا والذي يهدف إلى السماح لشركات القطاع الخاص بدعم مشاريع المنظمة وبرامجها ماليا. وتشمل مجالات المشاركة الأخرى تبادل المعارف بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية وتقييمات الإضاءة المستدامة الطوعية في مختلف الأقاليم.

55- زيادة الأمن الغذائي من خلال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في أفريقيا: بفضل التعاون مع مؤسسة روكفلر (Rockefeller) ومن خلال المبادرة العالمية بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، ستقدم التوجيهات الفنية والدعم الاستراتيجي لتنفيذ الأهداف المتعلقة بالزراعة الواردة في إعلان مالابو بشأن الزراعة وفواقد ما بعد الحصاد.

56- نمو الاستثمارات المسؤولة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه: يركز التعاون مع مؤسسة مالية دولية على المجالات التي تكمل فيها الخبرة الفنية للمنظمة وحيادها خبرة هذه المؤسسة المالية الدولية من أجل تسهيل الاستثمارات المسؤولة للقطاع الخاص في الأعمال التجارية الزراعية. ويركز التعاون على تحسين كفاءة سلاسل الأغذية

الزراعية وشموليتها، وجلب أصحاب المصلحة الحكوميين ومن القطاع الخاص إلى طاولة الحوار المفتوح، وبناء القدرات والاستثمار في الزراعة.

57- تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في بنغلاديش ونيجيريا والهند: بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس (Bill and Melinda Gates)، ومن خلال نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، تنكب المنظمة على تنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في بنغلاديش ونيجيريا والهند، وذلك من أجل إعداد معلومات وتحليلات محدثة لتصميم استراتيجيات فعالة وشاملة خاصة بالأسواق والتجارة وتنفيذها، والحد من تقلب الأسعار الذي يحول في نهاية المطاف دون حدوث انعدام الأمن الغذائي. وسيتم توسيع نطاق هذا التعاون من خلال مجالات تركيز جديدة يجري تحديدها حالياً.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

58- لدى المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، توفر الشراكات وأوجه التعاون مع القطاع الخاص آليات تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية: (أ) المساهمة في حشد الإجراءات الإنسانية بشكل فعال وتنمية القدرات لمعالجة المخاطر بالإضافة إلى الحد من مواطن الضعف؛ (ب) وتعزيز نشر المعرفة والمعلومات المنتظمة علاوة على المساهمة في تطوير التأهب لمواجهة الكوارث مع أنظمة الإنذار والإشعار المبكر؛ (ج) وتحديد الأخطار الناشئة التي تهدد الزراعة والأغذية والتغذية الناشئة؛ (د) وتعزيز خطط التأمين للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومحاصيلهم من خلال برامج القدرة على الصمود.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5

59- تعزيز القدرات في مجال الخدمات اللوجستية الإنسانية والصناعات الزراعية في جنوب السودان وتنزانيا: تعمل مؤسسة Kuehne والمنظمة في شراكة لتصميم دورات تدريبية ميدانية وتنفيذها في مجال الخدمات اللوجستية الإنسانية والصناعات الزراعية، تستهدف الموظفين الميدانيين للمنظمة والشركاء المحليين. وفي جنوب السودان، مكّنت الدورات التدريبية من وضع استجابة أكثر كفاءة لحالات الطوارئ من مستوى 3. وفي تنزانيا، أدت الدورات التدريبية إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والعام العاملة في مجال الخدمات اللوجستية الزراعية والصناعية. وتشمل الأنشطة المشتركة الأخرى إعداد سياسات وخطوط توجيهية وإجراءات تشغيلية موحدة لحالات الطوارئ من مستوى 3.

جيم- شراكات المنظمة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية

60- وضعت المنظمة خطوطا توجيهية داخلية للعمل في شراكة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية. ويمكن لهذه الشراكات تعبئة المعرفة الأكاديمية للنهوض بولاية المنظمة وأهدافها الاستراتيجية؛ وتعزيز القدرات؛ وتحفيز البحوث المتعددة التخصصات ونشر معارف المنظمة وخبرتها. ويمكن للشراكات مع المؤسسات الأكاديمية، بفضل أصواتها المستقلة والنزيهة، جلب وجهات نظر متنوعة ومتوازنة لإثراء الحوارات بشأن السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة.

61- ويسعى نهج المنظمة الجديد إلى زيادة التعاون القائم وتعزيزه مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية المحلية والإقليمية لدعم البرامج داخل البلدان والأولويات الإقليمية.

62- ومنذ صدور التقرير الأخير، أضفت المنظمة الطابع الرسمي على 14 اتفاقا مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لدعم الأهداف الاستراتيجية، خمسة منها تسهم مباشرة في الهدف الاستراتيجي 1، وسبعة منها في الهدف الاستراتيجي 2، واثنان منها في الهدف الاستراتيجي 3، وثلاثة منها في الهدف الاستراتيجي 4، واثنان منها في الهدف الاستراتيجي 5، واثنان منها شاملة لعدة قطاعات.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية

63- تعزيز التحليل الإحصائي لصياغة السياسات عن علم في إقليم أوراسيا: تعمل المنظمة في شراكة مع المركز الأوروبي الآسيوي للأمن الغذائي في جامعة موسكو الحكومية للمساهمة في تطوير الشراكة العالمية من أجل التربة التي تحتفل بسنة 2015 باعتبارها السنة الدولية للتربة. وبموجب اتفاق الشراكة، يضطلع المركز الأوروبي الآسيوي للأمن الغذائي بدور الأمانة العامة بالنسبة إلى إقليم أوراسيا الفرعي ويقدم الدعم إلى الشراكة العالمية من أجل التربة. كما سيتولى إعداد خطة عمل إقليمية فرعية بشأن اعتماد الأدوات الإحصائية ووسائل الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق والتجارة، والإشراف على تنفيذ هذه الخطة.

64- تحسين سياسة حوكمة حيازة الأراضي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تضطلع المنظمة والمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، وهو مدرسة دولية عليا للعلوم الاجتماعية لجامعة إيراسموس، بدراسات حالة إقليمية ووطنية (الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، وغواتيمالا) بهدف تحديد التحديات والفرص في ما يتعلق بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في المجتمعات المحلية التي تسعى إلى النهوض بتحسين توزيع الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إليها، و/ أو تلتزم حماية حقوق الحيازة أو استعادتها. وتزيد هذه الدراسات من إمكانيات تحسين التعاون للدفاع عن حقوق السكان الأشد ضعفا وتهميشا.

65- تعزيز الابتكار الزراعي بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في آسيا والبلدان النامية الأخرى: تعمل المنظمة في شراكة مع Agrinatura - وهو تجمع يتألف من 31 من الجامعات الأوروبية ومراكز البحوث - لتعزيز القدرات على تسريع وتيرة عمليات الابتكار الزراعي والشراكات بين الجامعات ومراكز البحوث في مختلف أنحاء أوروبا والبلدان النامية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع مشترك تبلغ قيمته 12.000.000 يورو من أجل "تعزيز الابتكار الزراعي بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية" في ثمانية بلدان في آسيا (بنغلاديش ولاوس)، وأفريقيا (أنغولا وإثيوبيا والنيجر ورواندا) وأمريكا اللاتينية (غواتيمالا وهندوراس)، بتمويل من المفوضية الأوروبية.

66- تحسين القدرات على الإدارة المتكاملة للآفات في أوروبا وآسيا الوسطى. تم، بالتعاون مع معهد الجليل الدولي للإدارة (Galilee International Management Institute)، تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الإدارة المتكاملة للآفات في إسرائيل بمشاركة 12 بلداً من أوروبا وآسيا الوسطى. وهو ما مكن من تحسين قدرات كبار الخبراء في مجال وقاية النباتات والباحثين والمتخصصين في الإرشاد إلى حد كبير في مجالات تطوير الإدارة المتكاملة للآفات في حقول المزارعين واختبارها وتكييفها والمصادقة عليها والترويج لها. وشكل هذا التدريب أيضاً فرصة مفيدة للعمل بصورة مشتركة على بلورة الخطوط العريضة لاستراتيجيات وطنية متعلقة بالنهوض بالإدارة المتكاملة للآفات في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى.

67- تقديم الدعم لوضع السياسات وتنفيذها على المستوى العالمي: في شراكة مع جامعة ولاية ميشيغان، عقدت المنظمة بصورة مشتركة المؤتمر العالمي الأول بشأن مصائد الأسماك الداخلية في يناير/ كانون الثاني 2015، لتيسير اتخاذ السياسات والقرارات لتعزيز مصائد الأسماك الداخلية الطبيعية المسؤولة على الصعيد العالمي.

68- تعمل المنظمة في شراكة مع اتحاد جامعات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (UDUAL)، وهو شبكة من 226 جامعة- ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة من أجل العمل بشكل مشترك على تطوير درجة الماجستير في الأمن الغذائي، بالاستناد إلى دورات التعلم الإلكتروني التي تقدمها المنظمة والمتاحة من خلال مركز المنظمة للتعلم الإلكتروني. وبفضل الشراكة مع اتحاد جامعات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تتاح المعارف والتعليم لآلاف المهنيين العاملين في مجال الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي وتنفيذها وتقييمها بشكل أكثر كفاءة. وتُقدم درجة الماجستير من قبل جامعة المكسيك للتعليم المفتوح وعن بعد منذ مايو/أيار 2015.

دال- شراكات المنظمة مع التعاونيات ومنظمات المنتجين

69- تعتبر التعاونيات ومنظمات المنتجين وغيرها من أشكال العمل الجماعي شريكاً هاماً بالنسبة إلى المنظمة للنهوض بولايتها المتمثلة في القضاء على الجوع. وقد سُلط الضوء على دورها في الإطار الاستراتيجي المراجع للحد من الفقر في الريف ولتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

70- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2015، شاركت المنظمة في مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز شراكاتها مع التعاونيات ومنظمات المنتجين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أضفت المنظمة الطابع الرسمي على خمسة اتفاقات مع التعاونيات ومنظمات المنتجين دعماً للأهداف الاستراتيجية. وإضافة إلى الاتفاقات الرسمية، عززت المنظمة تعاونها دعماً للتعاونيات ومنظمات المنتجين على الصعد العالمية والإقليمية والقارية من خلال العمل في إطار شراكات أوسع نطاقاً مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

أوجه التعاون والشراكات الرئيسية مع التعاونيات ومنظمات المنتجين

71- تعزيز القدرات لتمكين التعاونيات الزراعية: تقوم المنظمة ومنظمة العمل الدولية، بالاستفادة من تعاونهما المستمر دعماً لتعزيز التعاونيات، بتحسين وتطوير منتجات تعلم مشتركة تستهدف صانعي السياسات، إضافة إلى رؤساء التعاونيات والمديرين والأعضاء فيها. وتشمل المنتجات المشتركة المواضيع التالية: الخدمات المالية والإدارة، تعزيز الإطار القانوني للتعاونيات، وتعزيز حوكمة التعاونيات الزراعية وأدائها. كما تشترك المنظمة ومنظمة العمل الدولية في قيادة مبادرة لتحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات. ويشمل هذا العمل استعراضاً مشتركاً للمبادرات الحالية، بهدف وضع منهجية منسقة لإعداد إحصاءات قابلة للمقارنة بشأن التعاونيات.

72- تعزيز قدرات منظمات المزارعين في إقليم شمال أفريقيا: تضافر المنظمة جهودها مع اتحاد المنتجين الزراعيين في كيبك - مؤسسة Développement International (UPA-DI) من خلال نهج تشاركية ومبتكرة وفعالة لتعزيز منظمات المنتجين. وتم تدريب ثمانية وثلاثين من ممثلي المنتجين من أربعة بلدان (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس) وثلاث سلاسل قيمة (المجترات الصغيرة ومصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتربية النحل) على أداء التعاونيات، والمساواة، والحوكمة، والإدارة. وبالاشتراك مع اتحاد المنتجين الزراعيين في كيبك - مؤسسة Développement International، تم نشر وحدة التدريب التي سيجري تكييفها لتلائم سياقات مختلفة.

73- الدعوة على الصعيد العالمي لما فيه صالح التعاونيات ومنظمات المنتجين: تتعاون المنظمة، باعتبارها عضواً نشطاً في لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها، مع الحلف التعاوني الدولي وأعضاء لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها الآخرين (المنظمة العالمية للمزارعين ومنظمة العمل الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة) من أجل تعزيز تسليط الضوء على المستوى الدولي على الدور الحاسم للتعاونيات في تحقيق الأمن الغذائي. وتشمل الأمثلة اليوم الدولي للتعاونيات الذي يحتفل به سنوياً، والمشاركة في الفعاليات وتنظيمها في المحافل الدولية مثل الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي ومعرض "إكسبو ميلانو 2015" ومؤتمرات البحوث الدولية.

74- وفي شراكة مع المنظمة العالمية للمزارعين، دعمت المنظمة مشاركة المنتجين من البلدان النامية في الحدث "المزارعون في المعرض" والجمعية العامة للمنظمة العالمية للمزارعين، اللذين نظما في معرض "إكسبو ميلانو 2015". وخلال الجمعية العامة للمنظمة العالمية للمزارعين، دعمت المنظمة مشاركة أعضاء المنظمة العالمية للمزارعين في حدث للارتقاء بمستوى الوعي وتنمية القدرات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية). وبالإضافة إلى ذلك، عملت المنظمة في شراكة مع المنظمة العالمية للمزارعين لدعم أعضائها في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال مشاركتهم في حلقات العمل ذات الصلة الرامية إلى رفع الوعي.

75- كما عملت المنظمة في شراكة مع الحلف التعاوني الدولي لتيسير تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية، كما في التنظيم المشترك لحدث رفع الوعي وتنمية القدرات لتقييم احتياجات التعاونيات الزراعية في ما يتعلق بالخطوط التوجيهية الطوعية ولتعزيز قدراتها على تنفيذها. وشكّل هذا الحدث، الذي نظم خلال انعقاد المؤتمر العالمي للحلف التعاوني الدولي والجمعية العامة للأعضاء في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 في تركيا، مناسبة مهمة للنهوض بالحوار بين واضعي السياسات والتعاونيات الزراعية بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية.

هاء- التوجيهات المطلوبة

76- إن الاجتماع المشترك مدعو إلى الإحاطة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص وتقديم التعليقات حسبما يراه مناسباً.